http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1960) السنة الثامنة - الأربعاء (10) تشرين الثاني 2010

علاوي لم يقاطع.. وموعد البرلمان مرهون باجتماعات اليوم

طاولة بغداد تحسم ملفات الدستور والتوازن والتوافق وترجئ "الرئاسات" إلى اليوم

□ بغداد / المحرر السياسي

انتهى اجتماع قادة الكتل السياسية مساء أمس الثلاثاء دون حسم الرئاسات الثلاث. وقال رئيس الوفد الكردستاني روز نوري شاويس في مؤتمر صحفي إن بحث هذا الملف سيتم اليوم الاربعاء.

وبدأ قادة الكتل السياسية اجتماعا بمنزل رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني ببغداد، لاستكمال لقاء أمس الأول في أربيل. في حين تم الاتفاق على حسم ثلاثة ملفات من أصل ١١ ملفا.

وفي النصف الأول من الاجتماع اتفق قادة الكتل السياسية على ثلاثة ملفات وهي الالتزام بالدستور والتوافق والتوازن، بحسب رئيس الوفد الكردستاني.

في سياق آخر، قال شاويس إن موضوع عقد جلسة البرلمان في موعدها المقرر يوم غد الخميس في اجتماع خاص اليوم الأربعاء.

وغاب رئيس القائمة العراقية إياد علاوي والقيادي فيها طارق الهاشمي عن الاجتماع.

وأعلن مصدر مشارك في الاجتماعات غياب علاوي والهاشمي عن الاجتماع في حين حضر رؤساء كتل منضوية في القائمة.

لكن مصادر مطلعة أبلغت (المدى) مساء أمس الثلاثاء أن علاوي لم يقاطع الاجتماع رغم غيابه، إذ انه أوفد ممثلا عنه بعد تخويله باتخاذ القرارات خلال الجلسة.

وقال المصدر لفرانس برس رافضا ذكر اسمه انه كان "المطلوب من العراقية في اجتماع أمس هو تسمية مرشحها إلى رئاسة البرلمان فالجلسة مخصصة لهذا الأمر وليس لأي غرض آخر، لكن علاوي والهاشمي لا يرغبان في ذلك".

بدوره، قال مصدر آخر إن "القادة المشاركين من العراقية طلبوا خلال الاجتماع تأجيل جلسة البرلمان المقررة الخميس المقبل إلى الاثنين أو إلى ما بعد عيد الأضحى" المصادف في الـ١٦ من الشهر الحالي.

وظهر أمس الثلاثاء نوع من التمايز في مواقف القائمة العراقية، وبدا أنها راغبة في المشاركة وأنها لم تقاطع العملية السياسية، لكن أطرافا فيها ترغب في ذلك.

وأعلن الهاشمي أن عدم حضوره إلى اجتماع قادة الكتل السياسية في بغداد هو لغياب النوايا في إيجاد الحلول لمشكلة تشكيل الحكومة. وجاء في بيان صحفي صدر عن مكتب الهاشمي أنه لم يحضر اجتماع بغداد أصلا".

وكان مقرّر اجتماع قادة الكتل السياسية في أربيل روز نوري شاويس قد قال أن الاجتماعات المقبلة لقادة الكتل السياسية والتي بدأت مساء أمس الثلاثاء في بغداد، ستناقش بقية الملفات من أصل احد عشر ملفا سيكون في صدارتها مناقشة جلسة مجلس النواب.

على صعيد آخر، أعلن قيادي في ائتلاف دولة القانون المنضوي ضمن التحالف الوطني أن رئاسة البرلمان هي من حصة القائمة العراقية بعد رفض التحالف الكردستاني الاستجابة للضغوط والتنازل عن رئاسة الجمهورية.

وقال علي الأديب في تصريحات صحفية إن "الضغوط الإقليمية والدولية التي مورست على التحالف الكردستاني لم تؤد حتى الآن إلى التنازل عن رئاسة الجمهورية والقبول بمنصب رئاسة البرلمان، لذا فإن هذا المنصب بقي من حصة القائمة العراقية".

وأشار الأديب إلى أنه "يتم الحديث عن ترشيح خمس شخصيات لرئاسة البرلمان من القائمة العراقية، بينهم أسامة النجيفي".

وتوقع الأديب أن "تتفق تلك اللجان على مرشح لرئاسة البرلمان حتى يتم التصويت له يوم غد الخميس خلال الجلسة المرتقبة".

ولفت الأديب إلى أن "العراقية تريد الاتفاق على منهجية عمل الحكومة المقبلة كونها وضعت شروطاً للمشاركة فيها"، معتبراً أن "الاجتماعات القائمة تمهد إلى تقريب وجهات النظر بين الكتل السياسية بشأن النقاط الخلافية".

وكان قادة الكتل السياسية قد بدأوا اجتماعهم، أمس الأول، في مدينة أربيل عاصمة إقليم كردستان العراق وفقا لمبادرة رئيس الإقليم مسعود بارزاني، لكن الاجتماع لم يستمر طويلاً واقتصر على إلقاء كلمات رؤساء الوفود المشاركة، ولم يسفر عن أي نتائج تذكر.

لكن رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني قال إن الاجتماع كسر الحاجز النفسي بين قادة الكتل أما موضوع الرئاسات الثلاث فسيناقش في الاجتماعات المقبلة من دون الإشارة إلى احتمال مشاركته شخصياً في الاجتماعات أم أنه سيكلف من ينوب عنه.

والتأم اجتماع القادة في بغداد مساء أمس وكان أمامهم جدول أعمال غني بالموضوعات الشائكة التي من الصعب الاتفاق عليها خلال ٤٨ ساعة وطرحها على مجلس النواب لدى استئناف جلساته يوم غد الخميس بعد توقف لإعماله منذ أول جلسة عقدها في الرابع عشر من حزيران الماضي.

وحاول القادة التغلب على خلافاتهم المستعصية بعد اجتماع الاثنين في أربيل قبل اجتماع البرلمان لانتخاب رئيسه ثم انتخاب رئيس الجمهورية الذي سيعين بعد ذلك رئيسا للوزراء لتشكيل الحكومة.

وقال مسؤولون إن ابرز المشاكل التي واجهت القادة هي تعديل الدستور، والإصلاحات في الحكومة، والضمانات، ومستقبل لجنة المساءلة والعدالة ومهام المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية. وأكمل القادة محادثاتهم في منزل رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني وسط بغداد.

وكان هناك اتجاهان عكف على مناقشتهما القادة للاختيار، كان احدهما يقضي بالاتفاق على مناصب الرئاسات الثلاث للجمهورية والحكومة والبرلمان في صفقة واحدة والذهاب بها إلى مجلس النواب للتصويت عليها.

وتضمن جدول الاعمال ١١ ملفا مطلوب التوصل إلى حلول لها تتعلق بالاتفاق على ترتيبات الجلسة البرلمانية المقبلة، ثم الالتزام بالدستور، ومسألة التوافق السياسي.

تعلق احد الملفات بالمجلس الوطني للسياسات العليا، والنظام الداخلي لمجلس الوزراء.

وتعلق ملف آخر بموضوع المصالحة الوطنية، ثم قانون هيئة المساءلة والعدالة والإصلاحات الضرورية.

وتعلق آخر بالمسائل العالقة بين الحكومة المركزية والإقليم، فيما تعلق الملف الأخير بالضمانات الواجب التوقيع عليها للالتزام بتنفيذ ما يتم التوصل إليه حول الملفات السابقة.

ونصت مبادرة بارزاني التي طرحها على "التوافق الوطني وتوضيح مبدأ الشراكة وتقسيم المناصب حتى يمكن أن نصل إلى حكومة تستطيع أن تحل مشاكل البلد".

يذكر أن المجلس السياسي للأمن الوطني في العراق كان قد تشكل بالتزامن مع تشكيل الحكومة العراقية الحالية في أيار عام ٢٠٠٦ ويضم رئيس الجمهورية ونائبيه ورئيس الوزراء ونائبيه ورئيس مجلس النواب العراقي ونائبيه وممثلي الكتل السياسية في مجلس النواب فضلا عن ممثل لرئيس إقليم كردستان العراق لكنه يعد لحد الآن مؤسسة غير دستورية.

وكان رئيس السن في مجلس النواب القيادي الكردي فؤاد معصوم قد أعلن الجمعة الماضي تأجيل جلسة كانت مقررة للبرلمان أمس الأول الاثنين إلى يوم غد الخميس المقبل بهدف إفساح المجال أمام مبادرة بارزاني.

وسيعقد البرلمان جلسة غد الخميس بعد أن كانت مقررة الاثنين لكنها تأجلت إفساحا في المجال أمام مزيد من الاجتماعات. وكان المتحدث باسم الحكومة علي الدباغ قد أعلن التوصل إلى اتفاق السبت الماضي بين التحالف الوطني الذي يضم الائتلافين الشيعيين والتحالف الكردستاني على توزيع المناصب. ويستطيع الطرفان مبدئيا تشكيل حكومة بمشاركة من العرب السنة.

أجندة القادة

■ السادس من تموز ٢٠٠٣: ٢٥ من قادة الكتل السياسية العراقية يشكلون مجلس الحكم، الذي مارس عددا من السلطات التنفيذية لكن الحاكم المدني بول بريمر كان يحتفظ بحق الاعتراض.

■ الأول من آذار ٢٠٠٤: قادة الكتل السياسية يجتمعون في بغداد لإقرار دستور مؤقت للبلاد، وسمي في حينها بقانون إدارة الدولة، لكن التوقيع اجل إلى الثامن من الشهر نفسه.

■ الثامن عشر من آب ٢٠٠٤: قادة الكتل السياسية يجتمعون لاختيار أعضاء الجمعية الوطنية العراقية، وكانت مؤلفة من ١٠٠ عضو لمراقبة عمل الحكومة الانتقالية التي أدارها إياد علاوي.

■ السادس عشر من آذار ٢٠٠٦: ممثلو الكتل السياسية الفائزون بانتخابات ٢٠٠٥ يحضرون أول جلسة للبرلمان العراقي الاول الذي انتخب منذ عام ٢٠٠٣.

■ الرابع من تشرين الثاني ٢٠٠٦: قادة الكتل السياسية يجتمعون في اكبر حضور سياسي ببغداد حيث انعقد المؤتمر الأول للمصالحة الوطنية، ورعته الحكومة حينذاك.

قطر والجامعة العربية تطلبانها بسرعة

بغداد تؤكد للجمهوريين: الحكومة الجديدة لن تستثني أحداً

□ بغداد / المدى

أكد رئيس الوزراء نوري المالكي أن الحكومة الجديدة لن تستثني أحدا.

جاء ذلك خلال استقباله وفدا من الكونغرس الامريكي برئاسة السيناتور الجمهوري جون مكين أمس الثلاثاء.

وتزامنت زيارة مكين في وقت تواصلت فيه الدعوات الإقليمية والدولية إلى الإسراع بتشكيل الحكومة الجديدة.

واستقبل المالكي بمكتبه وفد الشيوخ، وجرى خلال اللقاء بحث تطوير العلاقات بين البلدين ومستجدات العملية السياسية.

وأكد رئيس الوزراء حرص العراق على تعزيز العلاقات الثنائية في جميع المجالات وأهمية اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين البلدين وضرورة تفعيلها بما يخدم المصالح المشتركة.

وحول جهود تشكيل الحكومة، قال رئيس الوزراء إنها تسير بالاتجاه الصحيح ونحن حريصون على تشكيل حكومة تشارك فيها جميع الكتل السياسية ولا تستثني أحداً، وقد أكدنا حرصنا على ذلك في اجتماع أربيل، وان العمليات الإرهابية الأخيرة الهدف منها تعطيل تشكيل الحكومة لكن الإرهاب لن يتمكن من تحقيق أهدافه.

وجدد الوفد الاميركي دعم بلاده للعملية السياسية ولجهود تشكيل الحكومة، والتأكيد على التزام الولايات المتحدة باتفاقية سحب القوات في موعدها المحدد وتفعيل العمل باتفاقية الإطار الاستراتيجي.

على صعيد آخر، دعا أمير قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني القوى السياسية العراقية للإسراع في تشكيل الحكومة.

وقال أمير قطر في كلمة افتتح فيها الدور العادي التاسع والثلاثين لمجلس الشورى القطري: "ندعو مختلف القوى السياسية العراقية إلى أن تعمل معا للإسراع بتشكيل الحكومة التي تكرس مبدأ المشاركة السياسية الفعالة والمتوازنة على النحو الذي يحفظ حقوق أبناء الشعب العراقي كافة ويحقق تطلعاته الوطنية ويعزز وحدة البلاد وسيادتها واستقرارها".

في سياق متصل، أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى اهتمام الجامعة والدول العربية بالعراق، وقال: إن تحقيق المصالحة والاستقرار فيه هما الأساس لتحقيق التنمية.

وأكد موسى في هذا الصدد أن الأمن والتهديدات الأمنية يمنعان الاستقرار، وأنه كلما زاد الاستقرار زادت التنمية، وأنه يجب التحرك.

وفي شأن آخر، قال وزير الدفاع الاميركي روبرت غيتس إن الولايات المتحدة منفتحة على فكرة تمديد وجود قواتها في العراق إلى ما بعد ٢٠١١ بيد أن القرار يعود لبغداد.

وقال غيتس "بخصوص العلاقات الإستراتيجية لفترة ما بعد ٢٠١١، أقول إن المبادرة يجب أن تأتي من العراقيين".

وأضاف "نحن منفتحون على التباحث" بهذا الشأن موضحا أن هذه المباحثات لا يمكن أن تبدأ طالما لم يتوصل القادة العراقيون إلى اتفاق على تقاسم السلطة يضع حدا لازمة سياسية مستمرة منذ ثمانية أشهر.

السهيل تأسف لضعف مشاركة المرأة

عبرت عضوة في ائتلاف دولة القانون عن أسفها لتغييب حضور المرأة في اجتماع قادة الكتل السياسية أمس في أربيل، مبينة أن المرأة ليست جزءاً من الصراع على السلطة، إنما هي جزء حقيقي من الحل، ويمكنها رسم السياسات المستقبلية الصحيحة للعراق، مشددة على أن الديمقراطية لا تكتمل إلا عندما تأخذ المرأة حقها الدستوري والقانوني والوطني.

قالت السهيل إن على قادة الكتل أن يعوا دور المرأة على الصعد كافة في بناء وصنع المستقبل القادم للبلاد"، مشيرة إلى أن" المرأة العراقية أكدت من خلال تجربة السنوات الماضية أنها جزء حيوي ومهم في البناء بخاصة في مجال العمل السياسي". وعبّرت عضو ائتلاف دولة القانون عن أسفها لـ"تغييب المرأة عن الاجتماعات الهامة للكتل السياسية" واصفة الأمر بـ"التراجع الخطير في العملية الديمقراطية والسياسية في العراق"، مبينة أن "خطابات اجتماع أمس في أربيل عكست حقيقة الصراع السياسي الذكوري".

وقالت السهيل إن "عدم دعوة المرأة من قبل قادة الكتل إلى الاجتماع أمر متعمد على ما يبدو"، مشيرة إلى أن "المرأة ليست جزءاً من الصراع على السلطة، إنما هي جزء حقيقي من الحل، ويمكنها رسم السياسات المستقبلية الصحيحة للعراق".

مجلس الأمن الوطني ومعالم الحكومة القادمة

أكد عضو التحالف الوطني عن كتلة الأحرار رافع عبد الجبار إن مجلس الأمن الوطني للسياسات الإستراتيجية هو من يرسم معالم تشكيل الحكومة القادمة".

وقال عبد الجبار لوكالة أنباء الإعلام العراقي إن هذا المنصب كان في اجتماع يوم أمس الأول محلُّ تساؤل طارق الهاشمي هل هذا المنصب هو سيادي أم رئاسي، فإذا مُنح هذا المنصب صلاحيات واسعة ويكون له القدرة على اتخاذ القرار والمشاركة فيه والتأثير على سير الحكومة فأن هذا المنصب سيحدد معالم المناصب السيادية الثلاثة". وأضاف ان اجتماع قادة الكتل السياسية يوم أمس الأول في أربيل استجابة لدعوة مسعود بارزاني رئيس إقليم كردستان يعتبر بمثابة عرس عراقي بغض النظر عن المواضيع التي تمّ طرحها أو التي تمّ ترحيلها لاجتماع الاربعاء في بغداد إلا أنه أثبت إن هناك نضجاً ووعياً سياسياً وإحساساً بالداخل بأن القرار لابد أن يكون عراقياً للخروج من هذه الأزمة".

وأضاف "أعتقد ومن خلال الارتياح الذي كان يبدو على قادة الكتل السياسية إنهم سوف يتوصلون الى نتائج ايجابية على الرغم من أن هناك بعض المتحفظين على بعض النقاط العالقة التي تم ترحيلها والتي تستحق الوقفة والمراجعة والتقاطعات ما بين الكتل السياسية ومنها الإصلاح السياسي والمساءلة والعدالة وغيرها من الأمور التي تعتبر مفصلية باتخاذ القرار ما بين الكتل السياسية".

خمسة مرشحين لرئاسة البرلمان

كشف زعيم المؤتمر الوطني العراقي المنضوي في التحالف الوطني أحمد الجلبي أن خمس شخصيات مرشحة لرئاسة البرلمان المقبل، ولفت إلى أن أحدها سيتم اختياره خلال جلسة البرلمان.

وقال الجلبي لوكالة "السومرية نيوز" إن "الخطوة التي ستلي انتخاب رئيس البرلمان، ستكون انتخاب رئيس الجمهورية وسيتولى المنصب جلال طالباني، والذي سيقوم بدوره بتكليف مرشح الكتلة البرلمانية الأكثر عددا بتشكيل الحكومة وهو ائتلاف التحالف الوطني ومرشحه هو المالكي".

المطلك .. والموقف من العملية السياسية

كشف القيادي في القائمة مشعان السعدي عن وجود اتفاق بين العراقية والتحالف الوطني بجميع كتله على عودة صالح المطلك إلى العملية السياسية، مشيرا إلى أن دعوة شبه رسمية وُجهت إلى المطلك للعودة إلى بغداد والمشاركة في العملية السياسية.

واعتبر السعدي أن وجود المطلك في العراق عنصر توازن كبير في العملية السياسية.

وكان المتحدث باسم القائمة العراقية قد قال أن المطلك حضر اجتماع الطاولة المستديرة ببغداد، معتبرا أن عضو القائمة مشعان السعدي يصرح خارج إطار العراقية.

وفي السياق نفسه، توقع سياسيون مواجهة اتفاق الكتل السياسية صعوبة تتمثل بشمول بعض المرشحين بقانون المساءلة والعدالة، وتعليقا على ذلك ابلغ رئيس الهيئة علي اللامي (المدى) في وقت سابق انه بإمكان أي مشمول بالقانون تقديم تعهد إلى الهيئة يتضمن رفض الترويج لأفكار البعث والعمل على إعادته إلى العراق، وفي حال رفع الحظر عنه سيكون متاحا أمامه المساهمة في العملية السياسية.

الأديب يشكك بمقاطعة العراقية للعملية السياسية

شكك القيادي في التحالف الوطني علي الأديب بتصريحات نواب العراقية عن مقاطعتهم للعملية السياسية نافياً انسحاب القائمة من العملية السياسية أو اللجوء إلى دور المعارضة.

وشدد الأديب على أن هناك تقارباً كبيراً بين الكتل السياسية قبل عقد اجتماع أربيل مشيراً إلى أن جلسة أمس في بغداد ستوضع فيها النقاط على الحروف فيما يتعلق بالنقاط العالقة وتوزيع المناصب بين الكتل.

وأوضح أن نقاط الخلاف التي تم ترحيلها تتضمن المحكمة الجنائية الخاصة والمساءلة والعدالة وصلاحيات رئيس الوزراء وموضوع التوازن بين المكونات الاجتماعية في المواقع إضافة إلى المجلس الوطني للسياسات الإستراتيجية. وكان أعضاء في العراقية قد أكدوا أنها ستشارك بإيجابية كبيرة في مباحثات تشكيل الحكومة المقبلة بعيداً عن المطالبة بأي منصب.

وبدا أن لهجة العراقية قد تغيرت بعد اجتماعات أربيل، كما بدا أعضاء في القائمة أنهم يدعون إلى مشاركة الجميع في العملية السياسية.